المنتدى الاقتصادي السوري
Syrian Economic Forum

مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة

إعادة بناء قطاع التعليم وتأهيل اليد العاملة

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٣

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

إهداء

مجموعة عمل اقتصاد سوريا تهدي هذا المشروع الوطني:

١) إلى الشعب السوري الأسطوري الذي سطّر أعظم آيات التضحية من أجل الكرامة والحرية والحكم الرشيد، وتضع بين يديه دراسة اقتصادية توعوية كي يدرك أهلنا الطاقات الكامنة لاقتصاده الغني، وبذلك يكون بين أيديهم مادةً أولية تُمكّنهم من معايرة أداء الحكومات القادمة على أساسها، لأن على الشعب أن يستعيد مكانته الحقيقية في صناعة القرار ومراقبة تطبيقه.

٢) لرئيس الحكومة السورية العتيدة القادمة وفريقه الحكومي

٣) للمعارضة السورية الوطنية حيث تكون الخارطة الاقتصادية بمثابة التأكيد على أن لدى المعارضة رؤية تفصيلية اقتصادية لفترة ما بعد انتهاء الأزمة

كلمة شكر لابد منها

لم يكن لعمل مجموعة عمل اقتصاد سوريا كمجموعة استشارية مستقلة غير ربحية، ولا لمشروع الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة أن يرى النور لولاتوفر البيئة الحاضنة له، حيث أن هنالك الكثير من رجال الأعمال الذين وقفوا إلى جانب المشروع مظهرين وعياً بأهمية الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية على بناء دولة المؤسسات في مستقبل سوريا وعلى رأسهم الصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي.

تم إعداد هذا التقرير بالتعاون بين مجموعة عمل اقتصاد سوريا والمنتدى الاقتصادي السوري في تونس والذي كان لأعضاء مجلس إدارته الأكارم دور مهم في دعم المشروع.

وكذلك لابد من شكر فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا الذين ساهموا في ورشات العمل كالصديق الأستاذ إبراهيم ميرو والصديقة المخلصة السيدة فرح الأتاسي، وكذلك الشكر لمساهمة الجانب الألماني والإماراتي في دعم ورشات العمل التي أنضجت أبحاث أوراق العمل الخاصة بالقطاعات الاقتصادية وعلى رأسهم معاون وزير الخارجية الإماراتية للشؤون الاقتصادية سعادة خالد الغيث وفريقه الرائع، والأستاذ يورغان كوخ وفريقه المتفاني.

وكذلك لابد من شكر ممثلي كل الدول الذين حضروا ورشات العمل بما فيها الإمارات وألمانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والسوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي وقطر والسعودية وجامعة الدول العربية وهولندا وإيطاليا، وطبعاً كانت لمشاركة الشخصيات المعارضة الوطنية للمؤتمرات التي ساهمنا فيها مع مجموعة أصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا والتي ترأسها ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، ومن تلك الشخصيات الصديق الأستاذ سمير النشار، والصديق الدكتور عبد الباسط سيدا والأستاذ الغالي جورج صبرا، وطبعاً لاأنسى تشجيع الأستاذ معاذ الخطيب، كما أن الشكر واجب لممثلي المجالس القضائية، وممثلي المجالس المحلية الذين أرسلوا طواقمهم لحضور الورشات الاقتصادية التي أسهمت في تطوير الأبحاث.

المنسق العام لمجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

www.osamakadi.com

كلمة منسق المجموعة...الخارطة مشروع وطني يكتبه السوريون أنفسهم

عندما بدأت الثورة السورية المباركة بالبزوغ في آذار ٢٠١١ امتطى الوطنيون الشرفاء من أصحاب الأقلام أحصنتهم وهمّوا للذود عن ثورة الكرامة والعزة، لمساندة أخوتهم على الأرض، وكلٌّ نافح عنها من ثغره، فمنهم من كتب في حقل السياسة ومنهم في التاريخ ومنهم في الثقافة الدينية ومنهم في الاجتماع ومنهم في الاستراتيجية العسكرية، وكان لي شرف التصدي مع غيري من الاقتصاديين للثغر الاقتصادي، فكتبت مقالتي بعد شهرين من الثورة بعنوان "الخطاب الاقتصادي للثورة السورية" محاولاً التأكيد على أن بوصلة الثورة واضحة وأن الثورة تعرف ماذا تريد اقتصادياً، فهي ثورة تتطلع لملامح اقتصاد الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والعدالة، وتؤمن أن التنمية الاقتصادية غايتها الأسمى هو الإنسان، لاليبرالية متوحشة ولاإدارة مركزية محنطة، إنما نظام اقتصادي يهتم بالطبقة الأقل حظا في المجتمع، ويقوي ويفعل القطاع العام المنتج، ويضع برامج إدارية لتأهيل المترهل منها، ويؤمن أن القطاع الخاص هو قاطرة التنمية الاقتصادية، التي تخلق فرص العمل وتشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويؤمن بالشراكة مع العالم للعمل على وضع سوريا في مصاف الدول الصاعدة.

لقد بذل فريق مجموعة عمل اقتصاد سوريا جهود مضنية من أجل وضع مسألة الاقتصاد السوري وإعادة الإعمار على مائدة بحث الدول الصديقة، وكان أن خرجت من مؤتمر أبوظبي مجموعة عمل اقتصاد سوريا المعنية بإعادة إعمار سوريا والتي تراسها ألمانيا والإمارات، وأقيمت ثلاثة مؤتمرات هامة في أبوظبي ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٢ وحضر ذلك المؤتمر ٥٩ دولة و٧ منظمات دولية، وفي ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ في برلين حيث حضر ممثلين عن ٦٤ دولة و١٠ منظمات دولية، ومن ثم قمنا مع المجموعة بإعداد مؤتمر "الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل" في دبي ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني حيث حضر مايزيد عن ٥٠٠ رجل أعمال سوري ودولي وتعهد رجال الأعمال السوريين بالاستثمار في سوريا بأكثر من ٥ مليار دولار بعد توفر الحد الأدنى من الأمن.

أقيمت عدة ورشات عمل خلال تلك الفترة، وكان الهم الذي راودني هو كتابة الخارطة الاقتصادية لسوريا الجديدة في أكثر من خمسة عشر ١٥ قطاعاً حيوياً، لتكون بمثابة المشروع الوطني الذي يقدم هدية لرؤساء الحكومات السورية القادمة ، ويوضع في عهدة الشعب السوري كي يعرف إمكانية الاقتصاد السوري ولايطالب بأقل منها، فهو مشروع وطني تنموي وتوعوي في آن معاً، ولعل أهم ورشات الأعمال التي أقيمت كانت في غازي عنتاب التركية ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ حيث أقيمت ستة ورشات عمل متخصصة حضرها خبراء سوريون ودوليون وكذلك متخصصون عن المجالس المحلية في مجالات المياه والزراعة والتشريعات الاقتصادية والمالية، والإسكان، والسياسة النقدية والمالية، والتعليم والعمالة.

وهذا التقرير الذي بين أيديكم هو واحدٌ من تلك التقارير التي تشكل مشروعاً وطنياً والذي يكتبه خبير سوري ويراجعه خبير أو أكثر سوري، ثم يعرض على الخبراء الدوليين في الورشات الاقتصادية التي عقدت في غازي عنتاب للاستفادة من الخبرات الدولية ولكن دون التخلي عن الدور الوطني السوري في صياغتها.

المنسق العام لمجموعة عمل اقتصاد سوريا

د.أسامة قاضي

الرؤية الإقتصادية لسوريا الجديدة

اجتماع كبار مسؤولين مجموعة أصدقاء سوريا المعنية بإعادة بناء الاقتصاد السوري
أبوظبي ٢٤ مايو ٢٠١٢

نتطلع في سورية الجديدة إلى استئناف سير النشاط الاقتصادي وذلك من خلال:

١. التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة.
٢. حماية المنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة.
٣. إعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري.
٤. محاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.
٥. نتطلع في سورية الجديدة إلى صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال:
٦. الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب.
٧. تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.
٨. ستؤسس سورية الجديدة لدولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال:
٩. تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.
١٠. محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.
١١. ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.
١٢. ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.
١٣. تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.
١٤. تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوي كافة المدن السورية.
١٥. نتطلع في سورية الجديدة لإعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال:
١٦. العمل مع شركائنا الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي.
١٧. تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذات المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

نتطلع في سورية الجديدة لتقوية ودعم القطاع الخاص من خلال:

١. تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية.
٢. إصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها.
٣. تركيز الاهتمام على احتياجات، ودعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.
٤. ضمان المسئولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة.
٥. خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية.
٦. تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.
٧. نتطلع في سورية الجديدة إلى تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال:
٨. تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال.
٩. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة.
١٠. صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي.
١١. ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

يقول الحكيم الصيني «كيواه تزو» في القرن الخامس قبل الميلاد:

«إذا كنت تخطط لسنة فازرع بذرة قمح، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة، وإذا كنت تخطط لمئة عام فعلِّم الناس؛ فعندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً، وعندما تعلم الناس تحصد مئة محصول»

مقدمة :

نما التعليم في الجمهورية العربية السورية وتوسع كثيراً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد أُنفقت عليه الكثير من الأموال على المستويين الحكومي والفردي، وأقبل عليه الصغار والكبار، وقد أدت هذه الجهود مجتمعةً إلى خفض مستوى الأمية في سورية إلى أدنى مستوياتها، ورفع سوية رأس المال البشري، مع تفاوت واضح وغير عادل في مؤشرات التعليم والإنفاق عليه في المحافظات السورية.

إلا أن الأزمة السياسية، والعسكرية في البلاد وطول فترتها التي تجاوزت العشرين شهراً، قد ألحقت الضرر بكافة نواحي الحياة في البلاد، وفي مقدمتها العملية التعليمية – وخاصةً مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، حيث عاودت نسب الأمية إلى التزايد بشكلٍ ملحوظ إما على شكل أمية حقيقية نتيجة تسرب أعداد كبيرة من طلاب مرحلة التعليم الأساسي بسبب حالات النزوح والعوز التي تعاني منها أسرهم نتيجة الأوضاع الحالية، أو على شكل أمية مقنعة تتمثل في تخريج الطلاب أو ترفيعهم دون أن يكون لديهم الحد الأدنى المطلوب من المعرفة.

وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع قطاع التربية والتعليم ومخرجاته في سورية، وتأهيل اليد العاملة وحل مشكلة البطالة، وتحليل البيئة المحيطة بها نتيجة الأزمة الحالية، وذلك لوضع بعض المقترحات التي تساعد على النهوض به عند انتهاء هذه الأزمة.

أولاً: الإنفاق على التعليم وعائداته في سورية:

الإنفاق على التعليم:

يقسم الإنفاق على التعليم إلى إنفاق حكومي وإنفاق شخصي.

الإنفاق الحكومي: أظهرت النفقات التقديرية في الموازنة السورية الموحدة خلال عام ٢٠١٠، أن نسبة الإنفاق على خدمات التعليم (وزارة التعليم العالي – وزارة التربية) لم تتجاوز نسبة ١٢٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي العام أو الموازنة العامة، وهي نسبة منخفضة نسبياً، إلا أنها في تزايد مستمر مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة لزيادة أعداد الطلاب سنوياً، ويوضح الجدول التالي توزع الإنفاق الحكومي (مبالغ ونسب) على الأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨- ٢٠١٠ بحسب الجهات:

جدول رقم (١) النفقات التقديرية في الموازنة الموحدة (بألوف الليرات السورية)

الجهـــــات	٢٠١٠		٢٠٠٨	٢٠٠٦			
	المبلغ	النسبة	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
خدمات الجمهور	٢٦٢،٠٣٨،٠٤٥	٪٣٤,٨	٪٣٤,٨	٢٥٤،٣٧٩،٢٩٠	٪٤٢,٤	١٩٥،٠٩٦،٠٢٠	٪٣٩,٤
الأمن القومي	٨٩،٥٧٩،٧٧٥	٪١١,٩	٪١١,٩	٧٢،٣٦٢،٠٠٠	٪١٢,١	٦٢،٢٥١،٠٠٠	٪١٢,٦
الأمن العام والنظام	١٩،٣٢٧،٤٥٥	٪٢,٦	٪٢,٦	١٤،٤٦٥،٣٩٠	٪٢,٤	١٢،٦٧٢،٧٤٠	٪٢,٦
خدمات التعليم	٨٥،٦٣٥،٤٦٥	٪١١,٤	٪١١,٤	٦٣،٢٨٦،٤٩٠	٪١٠,٥	٤٩،٤٠٩،٤٤٠	٪١٠,٠
وزارة التعليم العالي	٢٩،٩٠٣،٩٦٠	٪٤,٠	٪٤,٠	٢٣،٢١٣،٩٧٥	٪٣,٩	١٨،٠٨٧،٦١٥	٪٣,٧
وزارة التربية	٥٥،٧٣١،٥٠٥	٪٧,٤	٪٧,٤	٤٠،٠٧٢،٥١٥	٪٦,٧	٣١،٣٢١،٨٢٥	٪٦,٣
الخدمات الصحية	٩،٣١٠،٣٩٥	٪١,٢	٪١,٢	٦،٩٨١،٠٦٥	٪١,٢	١٠،٤١٦،٠٤٠	٪٢,١
خدمات الضمان الاجتماعي	١،٣٦٣،٤٠٠	٪٠,٢	٪٠,٢	١،٠٨٠،٨٠٥	٪٠,٢	٥٨٥،٩٢٠	٪٠,١
خدمات الإسكان والمرافق	١٠،٨٦٣،٢٢٥	٪١,٤	٪١,٤	٥،٢٧١،٢٦٥	٪٠,٩	٥،٢٦٨،٤٧٠	٪١,١
الخدمات الترويحية والثقافية والدينية	٢،٨٨٣،٤٢٥	٪٠,٤	٪٠,٤	٢،٢٥١،٦١٠	٪٠,٤	٢،١٨٣،٢٩٠	٪٠,٤
خدمات الوقود والطاقة	١،١٨٥،٧١٥	٪٠,٢	٪٠,٢	٥٦٢،٨٩٥	٪٠,١	٥٨٦،٣٤٥	٪٠,١
خدمات الزراعة والإصلاح الزراعي	٢٤،٣٢٦،٣٥٥	٪٣,٢	٪٣,٢	١٨،٢٦٦،١٧٠	٪٣,٠	١٩،٨١٠،٩٤٠	٪٤,٠
خدمات التعدين والمعادن		٪٠,٠	٪٠,٠	٦٩٢،٠١٠	٪٠,١	٨٠٤،٨٢٥	٪٠,٢
خدمات الصناعة التحويلية	٨١٩،٨١٠	٪٠,١	٪٠,١	٢،٣٨٤،١٨٠	٪٠,٤	١،٨٣٠،٤٨٠	٪٠,٤
خدمات النقل والإيصال	٢،٦٩٣،٩٨٠	٪٠,٤	٪٠,٤	١،٢٧٦،٩١٠	٪٠,٢	٩٧٩،٦٨٥	٪٠,٢
خدمات اقتصادية أخرى غير مصنفة	١٢٩،٩٠٨،٦٩٠	٪١٧,٢	٪١٧,٢	٧٧،٧١٣،٩٢٠	٪١٣,٠	٩٩،٥٤٦،٨٠٥	٪٢٠,١
إعتمادات غير موزعة	١١٢،٤٤٥،٤٧٥	٪١٤,٩	٪١٤,٩	٧٩،٠٢٦،٠٠٠	٪١٣,٢	٣٣،٥٥٨،٠٠٠	٪٦,٨
المجموع العام	٧٥٤،٠٠٠،٠٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٪١٠٠	٤٩٥،٠٠٠،٠٠٠	٪١٠٠

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وتشير البيانات إلى النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي تؤول في المرتبة الأولى إلى خدمات الجمهور (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الشعب، وباقي الوزارات الأخرى) على شكل رواتب ونفقات، وفي المرتبة الثانية جهة الأمن القومي، تليهم في المرتبة الثالثة خدمات التعليم بشقيها الجامعي وما قبل الجامعي.

ولا بد من الإشارة إلى أنه عند مقارنة الإنفاق على التعليم بالأسعار الجارية مع الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة وفق الحسابات القومية السورية خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)، وذلك بعد إزالة أثر التضخم، أن الزيادة بالأسعار الثابتة كانت شبه ثابتة بل متراجعة، وبهذا فالزيادة هي زيادة كمية بسبب ارتفاع الأسعار، على الرغم من زيادة أعداد الطلاب؛ وبالتالي تعبّر في حقيقة الأمر عن انخفاض الإنفاق على التعليم بشكل حقيقي، كما يلاحظ أن ميزانية التعليم فعلياً هي أكبر من حصتها الحقيقية في الموازنة العامة بسبب مساهمة الإدارة المحلية التي تقوم بدفع رواتب معلمي التعليم الأساسي (بحسب كل محافظة) حيث بلغت حصة وزارة التربية من موازنة الدولة ٥٥,٧٣٢ مليون ل.س والنصف الاخر البالغ ٥٧,١٧٩ مليون ل.س من الإدارة المحلية وإجمالي موازنة ١١٢,٩١١مليون ل.س عام ٢٠١٠[١].

الإنفاق الشخصي: وهي التكاليف التي تدفعها الأسرة السورية على أبنائها خلال سنوات الدراسة وتتضمن: رسوم التسجيل السنوية، اللباس المدرسي، الكتب والقرطاسية وما إلى ذلك، وقد أظهر مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري على التعليم يقارب ٤٠٠ ل.س سنوياً (مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠) وهي قيمة منخفضة جداً ولاتعبر عن حقيقة الإنفاق الأهلي على التعليم. حيث بينت دراسة ميدانية عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ أن الإنفاق الشخصي على التعليم يعادل تقريباً الإنفاق الحكومي، إذ بلغ الإنفاق الحكومي بحدود ٧٧ مليار ل.س والإنفاق الشخصي ٧٨ مليار ل.س[٢]، وقد بلغ متوسط الإنفاق الحكومي على الطالب الواحد في عام ٢٠١٠ بالإجمال ٢١,٨٧٥ ل.س ومثلها الإنفاق الشخصي؛ وبالتالي نصيب الطالب الواحد من الإنفاق على التعليم في سورية ٤٠-٤٢ ألف ل.س سنوياً بالمتوسط (وهذا يتوافق مع تقرير التنمية الثقافية العربية عام٢٠١٠، حيث يظهر تقرير التنمية الثقافية العربية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي في عام ٢٠١٠ أن نصيب الطالب الواحد من الإنفاق على التعليم في سورية نحو ٨٠٠$. وهو يماثل المعدل في مصر، في حين بلغ ١٨٠٠$ في كل من لبنان وتونس، أما في السعودية فقد بلغ ٨٠٠٠$ (وهو عشرة أضعاف المعدل في كل من سورية ومصر)، أما على صعيد الدول المتقدمة فقد بلغت حصة الطالب ١٠٠٠٠$ في كل من فرنسا وإسرائيل، بينما وصلت إلى ٢٢٠٠٠$ في الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه نستنتج أن الإنفاق الكلي على التعليم في سورية (إنفاق حكومي + إنفاق شخصي) يقدر بـ ٢٢٥ مليار ليرة سورية، ويقدر عدد الطلاب الملتحقين بالمراحل التعليمة في عام ٢٠١٠ بنحو ٥,٦٧٠ مليون طالب، (وهذا الإنفاق لا يتضمن تكاليف الفرصة الضائعة وفوات الاستثمار).

١ على الرغم من تزايد موازنة الدولة في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، إلا أن الإنفاق الجاري كان منخفضاً جداً بسبب انخفاض واردات الدولة من جهة، وتمويل أنشطة النظام الأمنية خلال الأزمة الحالية.

٢ رسالة دكتوراه غير منشورة للباحث، جامعة دمشق ٢٠٠٧

وبناء على ماتقدم وبفرض بقاء الوضع على ما عليه كما هو قبل الأزمة في عام ٢٠١٠ فان حاجة قطاع التربية بحدود ١١٣ مليار ل.س يضاف إليها ٣٠ مليار ل. س للتعليم العالي ليكون ١٤٣ مليار ل.س، ومع اعتماد نسبة النمو لقطاع التعليم كما في السنوات السابقة ومع تحليل معدلات النمو خلال السنوات السابقة تبين؛ أنه بلغ بالمتوسط ١٥٪ (بسبب تزايد أعداد الطلاب الداخلين إلى التعليم)؛ وبالتالي فان ميزانية التعليم مع بقاء القيم على حالها وبأسعار ٢٠١٠ (الدولار ٤٦-٤٨ ل.س)، فإن حجم موازنة التعليم ١٦٥ مليار ل.س عام ٢٠١١، و١٩٠ مليار عام ٢٠١٢، ويجب أن تكون ٢١٨ مليار ل.س عام ٢٠١٣، علماً أن هذه المبالغ هي للرواتب والأجور بشكل رئيسي كون الكتلة الأكبر لتكلفة التعليم هي الرواتب والأجور؛

وبأخذ القيمة الفعلية وتحويلها إلى دولار فتبلغ ٤,٧٣٩ مليار دولار سنوياً[٣].

وبذلك تقدر فان الحاجة الفعلية لـ: الستة أشهر الأولى ١٠٩ مليار ل.س (بأسعار ٢٠١٠) أي ما يعادل ٢,٣٧ مليار دولار.

عائدات التعليم في سورية :

يظهر الجدول التالي أعداد المشتغلين والمتعطلين بحسب المرحلة التعليمية لعام ٢٠١٠ وفقاً لبيانات مسح قوة العمل الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء، وهي على النحو التالي:

جدول رقم (٢) توزع المشتغلين والمتعطلين بحسب التعليم

البيان	مشتغل		متعطل		الإجمالي			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي وملم وابتدائي	٩٣٨،٨٩٠	٪١٩,٤	١٠١،٤٣٤	٪٢١,٣	١،٠٤٠،٣٢٤	٪١٩,٥٣		
تعليم أساسي	٢،٦٦٢،٢٦٩	٪٥٤,٩	١٦٣،٤١١	٪٣٤,٣	٢،٨٢٥،٦٨٠	٪٥٣,٠٣		
ثانوي	٤٧٢،٧٧٧	٪٩,٧	٩٦،٩٤٠	٪٢٠,٤	٥٦٩،٧١٧	٪١٠,٦٩		
معهد متوسط	٤٢٥،١٩٤	٪٨,٨	٦٨،٠١٤	٪١٤,٣	٤٩٣،٢٠٨	٪٩,٢٦		
جامعي وما فوق	٣٥٢،٤٩٨	٪٧,٣	٤٦،٥٤٣	٪٩,٨	٣٩٩،٠٤١	٪٧,٤٩		
المجموع	٤،٨٥١،٦٢٨	٪١٠٠	٤٧٦،٣٤٢	٪١٠٠	٥،٣٢٧،٩٧٠	٪١٠٠		

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وكان متوسط الأجر الشهري لكل فئة من المشتغلين بحسب بيانات مسح قوى العمل لعام ٢٠١٠ على النحو التالي:

جدول رقم (٣) متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بحسب الحالة التعليمية والجنس

الحالة التعليمية	متوسط الأجر الشهري		
	ذكر	أنثى	المجموع
أمي وملم وابتدائي	٨،٧٦٥	٥،٦١٣	٨،٤٥٨
تعليم أساسي	١٠،٥٨٥	٨،٥٢٤	١٠،٤٧١
ثانوي	١٢،٤٧٨	١٠،٥٤٩	١٢،٠٩٧
معهد متوسط	١٥،٠٧١	١٤،٤٢٩	١٤،٧٨٨
جامعي وما فوق	١٨،٠٩٨	١٤،٤٣٧	١٦،٧٩٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

وعليه تكون مساهمة الخريجين بحسب المراحل التعليمة في الدخل القومي لعام ٢٠١٠ وفق ما يلي:

٣ وتعادل حالياً ٣٨٠ مليار ل.س بالأسعار الحالية حيث بلغ الدولار ٨٠ ل.س في ٢٠١٢/١١/٢٠.

المرحلة التعليمية	عدد المشتغلين	متوسط الأجر السنوي		العائد	
تعليم أساسي	٢،٦٦٢،٢٦٩	١٢٥،٦٥٢	ل.س	٣٣٤،٥١٩،٤٢٤	ألف ل.س
ثانوية	٤٧٢،٧٧٧	١٤٥،١٦٤	ل.س	٦٨،٦٣٠،٢٠٠	ألف ل.س
معهد متوسط	٤٢٥،١٩٤	١٧٧،٤٥٦	ل.س	٧٥،٤٥٣،٢٢٦	ألف ل.س
جامعي وما فوق	٣٥٢،٤٩٨	٢٠١،٥٢٨	ل.س	٧١،٠٣٨،٢١٧	ألف ل.س
				٥٤٩،٦٤١،٠٦٨	ألف ل.س

أي نحو ٥٥٠ مليار ل.س سنوياً

وهذه القيم هي أقل من القيمة الحقيقة لمشاركة المخزون التعليمي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الشك ببيانات وإحصاءات المكتب المركزي المتعلقة بعائدات خريجي التعليم في سورية.

أما بالنسبة للهدر أو فوات الاستثمار بسبب البطالة على المستوى القومي في عام ٢٠١٠:

المرحلة التعليمية	عدد المتعطلين	متوسط الأجر السنوي		العائد المتوقع	
تعليم أساسي	١٦٣،٤١١	١٢٥،٦٥٢	ل.س	٢٠،٥٣٢،٩١٩	ألف ل.س
ثانوية	٩٦،٩٤٠	١٤٥،١٦٤	ل.س	١٤،٠٧٢،١٩٨	ألف ل.س
معهد متوسط	٦٨،٠١٤	١٧٧،٤٥٦	ل.س	١٢،٠٦٩،٤٩٢	ألف ل.س
جامعي وما فوق	٤٦،٥٤٣	٢٠١،٥٢٨	ل.س	٩،٣٧٩،٧١٨	ألف ل.س
				٤٦،٦٧٤،٦١٠	ألف ل.س

أي نحو ٤٧ مليار ل.س سنوياً، مع ملاحظة أن عدد المتعطلين في عام ٢٠١١ قد بلغ ٨٦٦,٢٨٥ متعطلاً، أي ضعف عدد المتعطلين في ٢٠١٠.

ثانياً: الأزمة السورية وتأثيراتها على قطاع التربية والتعليم:

يعد قطاع التعليم ما قبل الجامعي الأكثر تضرراً بالأحداث التي جرت في سورية خلال العام الماضي ٢٠١١ والعام الحالي ٢٠١٢، حيث قدرت القيمة الإجمالية للأضرار المتعلقة بوزارة التربية من مدارس مدمرة وسيارات مسروقة حتى الآن بنحو ٥,٤٤٤ مليون ليرة سورية، وقد توزعت على النحو التالي:

١. لحق الضرر والأذى بما يقارب ١٠٪ من مدارس القطر (٢٠٧٣ مدرسة حتى شهر أيلول ٢٠١٢) ، كما تم تحويل ٧٩٦ مدرسة أخرى إلى مراكز إيواء للمهجرين والنازحين في الداخل السوري. وقد صنفت أضرار المدارس كما يلي:

٢. مدارس أضرارها خفيفة تقوم مديريات التربية بأعمال الترميم والصيانة لإصلاح الأضرار لإدخالها الخدمة من جديد.

٣. مدارس أضرارها متوسطة تقوم مديريات التربية بالتعاون مع الجهات المعنية بإصلاحها، ويحتمل أن يعاد تأهيلها على نحو كامل.

٤. مدارس تحتاج إلى إعادة بناء، لأن أضرارها كانت كبيرة جداً، وأتت الأضرار على البنية الهيكلية والجملة الإنشائية للمدارس.

٥. أدت الأعمال القتالية في مناطق التوتر والصدامات المسلحة إلى زيادة عدد التلاميذ الوافدين، الذين التحقوا بمدارس المناطق الأكثر أماناً، مما أرغم وزارة التربية على تحويل هذه المدارس إلى العمل بنظام الدوام النصفي لاستيعاب الضغط الحاصل. وهي تتوزع على المحافظات كما يلي: ١١ مدرسة في دمشق، ومدرستان في حماة، و٢٠ مدرسة في درعا، و٦ مدارس في القنيطرة، و١٨ مدرسة في الرقة، و٩٨ مدرسة في إدلب، و١٠ مدارس في اللاذقية. وترافق هذا الأمر ببعض الثغرات، منها النقص في مقاعد الدراسة والنقص في الكتب المدرسية الخاصة بجميع المراحل الصفية.

٦. أظهرت الأحداث الأمنية إشكالات غير مسبوقة، تتعلق بتسجيل الطلاب الوافدين من محافظات أخرى، إذ إن تدمير المدارس وحالات النزوح السريعة، أرغمهم وأهاليهم على المغادرة دون أن يكون لديهم أضابيرهم المدرسية، مما أجبر وزارة التربية على القيام بإجراء إداري مستحدث يتمثل بتزويد الطلاب المرغمين على نزوح قسري بورقة لا مانع من المدرسة التي يريدون الدراسة فيها، وموافقة مديرية التربية على التسجيل في هذه المدرسة، ليصار بعد ذلك إلى تجهيز أضابير مدرسية جديدة لهم.

٧. خلقت الأزمة فائضاً في معلمي الأماكن الآمنة، يقابله نقص كبير في أعداد المعلمين في المناطق الساخنة، وهو ما سينعكس سلباً على العملية التعليمية هناك بالنسبة إلى التلاميذ الذين لم تسمح لهم ظروف أهاليهم بالانتقال إلى مناطق أكثر أمناً.

٨. الأضرار البشرية؛ المتمثلة بتعرض عشرات العاملين في مجال التربية للقتل والخطف والتشويه، وكذلك تعرّض عدد كبير من التلاميذ والمعلمين للإرهاب والترهيب لمنع صيرورة العملية التعليمية.

٩. وبما أن البحث يهدف إلى وضع خطة للنهوض بالعملية التعليمة بعد انتهاء الأزمة، فلا بد من تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من مستلزمات هذا القطاع، ومن ثم تقدير تكلفتها، فلا بد من استطلاع الأرقام الخاصة بتطور أعداد المدارس والطلاب واحتياجاتهم وتوقعاتها:

تطور أعداد المدارس:

بلغ عدد المدارس في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٢١،٤٨٤ مدرسةً موزعة على النحو التالي: ٩٪ رياض أطفال، ٨٠٪ تعليم أساسي، ٨٪ تعليم ثانوي، ٣٪ تعليم مهني، وتقدر متوسط نسبة الزيادة في أعداد المدارس خلال فترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بـ ٥٢٠ مدرسة سنوياً موزعة على كافة أنحاء القطر، ويظهر الجدول التالي تطور أعداد المدارس خلال الفترة المدروسة:

جدول رقم (٤) تطور أعداد المدارس خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)

البيان	رياض أطفال	تعليم أساسي	ثانوية	مهني	المجموع
٢٠٠٦	١،٥٣٣	١٥،٦٩٣	١،٤٧٩	٦٩٨	١٩،٤٠٣
٢٠٠٧	١،٦٣٧	١٦،١٩٠	١،٦١٧	٦٤٧	٢٠،٠٩١
٢٠٠٨	١،٧٣٧	١٦،٥٧٩	١،٦٨٨	٦٥٤	٢٠،٦٥٨
٢٠٠٩	١،٨١١	١٦،٨٥٣	١،٧٦٢	٦٦٤	٢١،٠٩٠
٢٠١٠	١،٨٦٦	١٧،١٢٠	١،٨٢٠	٦٧٨	٢١،٤٨٤

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء.

لابد من الإشارة إلى ارتفاع نسبة الكثافة الصفية في المدارس السورية، حيث يتراوح عدد طلاب الشعبة الصفية الواحدة في أكثر من ٥٠٪ من مدارس القطر بين ٣٠ – ٤٠ طالباً، وأكدت مديرية الإحصاء والتخطيط في وزارة التربية إلى ارتفاع عدد المدارس في عام ٢٠١١ إلى ٢١،٧٥٠ مدرسة، في حين انخفض عدد المدارس داخل الخدمة إلى نحو ١٩،٦٧٧ مدرسة في عام ٢٠١٢ بسبب الأزمة الداخلية بدلاً من ترتفع إلى ٢٢،٢٧٠ مدرسة لتستوعب الزيادة السنوية في أعداد الطلاب.

ونورد فيما يلي عدد المدارس المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧):

جدول رقم (٥) أعداد المدارس المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد المدارس	٢٢،٧٩٠	٢٣،٣١٠	٢٣،٣١٠	٢٣،٣١٠	٢٣،٣١٠

وتظهر البيانات أن العملية التربوية في سورية تحتاج إلى إدخال ما يقارب ٣،١١٣ مدرسة للخدمة خلال عام ٢٠١٣ لكي تعود إلى مسارها الطبيعي (٢،٠٧٣ مدرسة قائمة حالياً ولكن تحتاج إلى إعادة ترميم، و١،٠٤٠ بناء مدرسي جديد).
والجدير ذكره أن مشاركة القطاع الخاص في القطاع التعليمي السوري خجولة جداً ولا تتجاوز ٢٪ من إجمالي مدارس التعليم الأساسي، ٦٪ من إجمالي مدارس التعليم الثانوي؛ وبالتالي يقدر تكلفة إنشاء المدرسة الواحدة وتجهيزها بالمخابر والوسائل التعليمية بالمتوسط ما بين ١٠٠ ألف دولار لمدرسة صغيرة في قرية و٢مليون دولار لمدرسة كبيرة في المدينة[٤]، وبالمتوسط ٥٠٠ ألف دولار، وبالتالي تقدر تكلفة إعادة إعمار هذه المدارس ١,٥٥٧ مليون دولار

٤ هذه تكاليف تقديرية حقيقية دون دخول نسب الفساد التي كانت تترافق مع رصد القيم والمبالغ المتعلقة بإنشاء المباني المدرسية.

تطور أعداد الطلاب:

بلغ عدد طلاب التعليم ما قبل الجامعي (رياض أطفال – تعليم أساسي حلقة أولى وثانية – ثانوية عامة وثانوية مهنية) في عام ٢٠١٢ ما يقارب ٥،٣١٩،٤٩٥ طالباً في عام ٢٠١٠، ويقدّر معدل الزيادة السنوية في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠) بـ ٩٦،٠٠٠ طالباً بالمتوسط، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (٦) طلاب المراحل التعليمية ما قبل الجامعية خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠)

العام	رياض أطفال	تعليم أساسي ح١	تعليم أساسي ح٢	ثانوية	مهني	المجموع
٢٠٠٦	١٥٥،٧٣١	٢،٢٧٩،٥٤٥	٢،٠١٨،٠٣٥	٣٣٢،٦٥٩	١٤٨،٠٥٤	٤،٩٣٤،٠٢٤
٢٠٠٧	١٤٥،٧٨١	٢،٣١٠،١٦٨	٢،٠٨٤،١٢٦	٣٦١،٧٤٥	١١٤،٨٧٦	٥،٠١٦،٦٩٦
٢٠٠٨	١٤٧،٩٣٥	٢،٣٥٦،٤٠٣	٢،١٥٨،٣٩٨	٣٦٧،٥٧٢	١٠٩،٨٩١	٥،١٤٠،١٩٩
٢٠٠٩	١٤٥،٤١٦	٢،٣٨٣،٢٢٣	٢،١٨٠،٨٦٦	٣٨١،٧٠٢	١١٦،٧٨٨	٥،٢٠٧،٩٩٥
٢٠١٠	١٤٩،١١٠	٢،٤٢٩،٤٥٠	٢،٢٣٢،٤٢٢	٣٩٢،٩٦٠	١١٥،٥٥٣	٥،٣١٩،٤٩٥

يتضمن التعليم المهني : التعليم الصناعي، التجاري، النسوي، الشرعي.

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

ووفقاً لبيانات مديرية التخطيط والإحصاء في وزارة التربية؛ يتوقع أن يكون عدد طلاب التعليم ما قبل الجامعي قد وصل إلى ٥،٤١٥،٤٩٥ طالباً في العام الماضي ٢٠١١، وإلى ٥،٥١١،٤٩٥ طالباً في العام الحالي ٢٠١٢، والجدير ذكره أن ما يقارب ٢٠ ٪ من الطلاب أي نحو ١،١٠٢،٢٩٩ طالباً لم يلتحقون بالمدارس السورية خلال هذا العام، منهم من هو في مخيمات اللجوء خارج القطر (تركيا، الأردن، العراق، لبنان)، ومنهم من لم يتمكن من الذهاب إلى المدارس بسبب سوء الأوضاع الأمنية في منطقته.

ونورد فيما يلي أعداد الطلاب المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧)

جدول رقم (٧) أعداد الطلاب المتوقعة خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧)

البيان	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد الطلاب	٥،٦٠٧،٤٩٥	٥،٧٠٣،٤٩٥	٥،٧٩٩،٤٩٥	٥،٨٩٥،٤٩٥	٥،٩٩١،٤٩٥

كما أن استمرار الأزمة الداخلية السورية لفترة أطول، ينذر بمعدلات أمية مرتفعة على شكل أمية حقيقة نتيجة عدم التحاق الطلاب بمدارسهم، فضلاً عن تدني المستوى العلمي للطلاب الملتحقين بسبب عدم توافر المناخ الطبيعي للتعليم في سورية.

ثالثاً: مقترحات لتطوير قطاع التعليم بعد انتهاء الأزمة:

١) الاحتياجات:

المدارس: تحتاج سورية لإعادة ترميم ما يقارب ٢٠٧٣ مدرسة من المدارس الحالية المتضررة، فضلاً عن بناء عدد جديد من المدارس يتجاوز الـ ١٠٠٠ مدرسة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب حتى نهاية عام ٢٠١٣، ويُقترح أن تكون على شكل مجمعات تعليمية وفقاً لما خططت له وزارة التربية سابقاً (وتكلفتها متضمنة في موازنة التعليم المقدرة في الفقرة السابقة، ولا تتضمن النقص الحاصل بالمدارس بسبب سياسة التجهيل التي يقوم بها النظام خلال العقود السابقة للمنطقة الشمالية والشرقية.

المدرسين: تفاقمت مشكلة المعلمين خلال العام الحالي ٢٠١٢، فتزايدت الأعداد بشكل ملحوظ في المحافظات السورية الآمنة (اللاذقية، طرطوس ...)، وتناقصت في المناطق الساخنة، وهذا ما دفع وزارة التربية إلى استقطاب مجموعة من طالبي العمل دون المستوى المطلوب لتغطية النقص في بعض المناطق (مدرسين من خارج الملاك)، ورتّب على وزارة التربية المزيد من المصاريف، وساهم في تدني مستوى التعليم. ووفقاً لبيانات مديرة التخطيط والإحصاء تسعى وزارة التربية إلى توظيف ١٥٠٠٠ مدرس من حملة الشهادات الجامعية خلال العام الحالي٢٠١٢[٥]، وهذا لا يتضمن النقص الحاصل بالمدرسين بسبب سياسة التجهيل التي يقوم بها النظام خلال العقود السابقة للمنطقة الشمالية والشرقية.

الكتاب المدرسي: لا تمتلك وزارة التربية المطابع الكافية لطباعة الكتاب المدرسي وهذا خلق مشكلة كبيرة في هذا العام نتيجة تغيير المنهاج الدراسي لبعض الصفوف، وحرق مستودع الكتب في بعض المدن، وتسعى الوزارة إلى إنشاء مجمع طباعي يتبع للوزارة في العام القادم[٦]. وتقدر تكلفة استبدال وطباعة الكتب المدرسية ومستلزماتها – التي توقفت عملية طباعتها خلال الأزمة – ومناهجها البالغة٥٠ مليون كتاب مدرسي (٤٠ مليون كتاب و ١٠ مليون كتاب احتياط) بـ: ٤٠٠ مليون دولار وهي خلال مدة الستة أشهر الأولى.

التمويل: يعد قطاع التربية والتعليم في سورية من القطاعات المدعومة من قبل الدولة، إلا أن نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي لا يزال متدني مقارنة بالدول المجاورة.

وأخيراً وهي المشكلة الرئيسية، الدمار الكبير الذي لحق ببعض القرى والمدن السورية، ونزوح الأهالي منها، والحاجة لإعادة تأهيلها وتقديم الخدمات الأساسية فيها (مياه، كهرباء، هواتف، طرق...)، وهذا سيعّد من أكبر العوائق التي ستواجه العملية التربوية.

---

٥ لم يتم تعيين أي مدرس خلال ٢٠١٢ وقد شارف العام على نهايته.

٦ تم التعاقد على شراء مطابع لمديرية الكتب والمطبوعات المدرسية بمبلغ ٩,٥ مليار ل.س واكثر من مليار أخرى (وتعادل ٢٣٠ مليون دولار) لصيانة المطابع الحالية. وقد توقف تنفيذ هذا العقد المشبوه بسبب الأزمة الحالية، إذ ان التكاليف الحقيقية لاتزيد عن ٢,٥ مليار ل.س (وتعادل ٥٥ مليون دولار)

٢) إعادة العدالة لقطاع التعليم بالمنطقة الشمالية والشرقية:

يقول تقرير اللجنة الحكومية الأمريكية لحل أزمة التعليم في أمريكا: «لو قامت قوة معادية بفرض أداء تعليمي قليل الجودة على الشعب لأُعتُبر ذلك مدعاة للحرب، وهذا القبول في تلك المستويات المتدنية من التعليم هو نزع لسلاح التعليم».

إن من يتمعن بسياسة النظام المطبقة على قطاع التربية والتعليم في المنطقتين الشمالية والشرقية يتبين قيامه بسياسة ممنهجة للتجهيل والإفقار من خلال عدم إعطاء هاتين المنطقتين (حلب وإدلب، والرقة وديرالزور والحسكة) لأبسط حقوقهما التعليمية، أو الحد الأدنى اللازم لتغطية الحاجة إلى المدرسين والإداريين والمباني المدرسية والتعليمية، ومستلزمات العملية التعليمية للمراحل كافة (أساسي وثانوي بأنواعه وتعليم عالي)، مقارنة بالمنطقة الساحلية (اللاذقية وطرطوس) حيث بلغت:

١- إنفاق جاري للتعليم الأساسي: حصة الطالب الواحد في التعليم الأساسي من الإنفاق الجاري في عام ٢٠١٠-٢٠١١ للمنطقة الشمالية الشرقية ١١ ألف ل.س وفي حلب ٩,٨ ألف ل.س فقط، بينما في المنطقة الساحلية ٢٨,٣ ألف ل.س وفي اللاذقية ٣١,٣ ألف ل.س أي ثلاثة أضعاف عن حلب، علماً أن المتوسط لسورية ٢٠ ألف ل.س[٧].

٢- حصة الطالب الأساسي من المعلمين: أما نصيب طلاب التعليم الأساسي من المعلمين في المنطقة الشمالية الشرقية٢٢,٥ طالب/ معلم، بينما في الساحلية ١٠طالب/ معلم. والكثافة في الشعبة الواحدة في التعليم الأساسي بمركز مدينة حلب بلغت بالمتوسط ٤٣ طالباً، بينما في الساحلية ٣١ طالباً. كما أن حصة الطلاب في الشمالية الشرقية من الإداريين فقد بلغت١٣١ طالب/ موظف، بينما في الساحلية ٣١,٧ طالب/ موظف أي أربعة أضعاف (وفي محافظة حلب ١٨٦ طالب/ موظف أي حوالي السدس)؛ فحيث إن عدد الطلاب في محافظة حلب ١,٠٨٧,٠٠٠ طالباً والإداريين ٥٨٥٧ موظفاً، بينما كان عدد الطلاب في محافظة اللاذقية ١٧٤,٠٠٠ طالب فقط وعدد الإداريين ٥٧٠٥ موظفاً)، علماً أن المتوسط العام لسورية ٩١ طالب لكل موظف.

٣- حصة الطالب الثانوي من المدرسين: بلغت حصة الطلاب في الشمالية الشرقية من المدرسين ١١,٤ طالب / مدرسين، بينما في الساحلية٩,٢ طالب / مدرس(وهو يشمل الريف والمدن)، كما أن حصة كل إداري في الشمالية الشرقية ٩٤ طالباً، بينما في الساحلية ٣٧ طالباً لكل موظف(حوالي الثلث) والمتوسط العام لسورية ٦٠ طالب/ موظف. أما بالنسبة للكثافة في الشعبة الواحدة بمركز مدينة حلب للثانوي ٤٢ طالباً، وفي الساحلية ٣٠ طالب في الشعبة الثانوي. ولكن المؤشر الأخطر هو كثافة الشعبة للثالث الثانوي العلمي في حلب ٤٦ طالباً كمتوسط، بينما كثافة الشعبة في الثالث الثانوي العلمي باللاذقية ٢٥ طالباً بالمتوسط. بل وبلغ في بعض الأحياء الجنوبية والشرقية من مدينة حلب ٨٣ طالباً في الشعبة الواحدة عام ٢٠١٠.

٤- حصة الطالب الثانوي المهني من المدرسين: بلغ نصيب الطلاب في التعليم المهني للمنطقة الشمالية الشرقية ٧,٤ طالب/ مدرس بينما في الساحلية ٣,٧ طالب/ مدرس،(وفي حلب ٨ طلاب لكل مدرس، بينما اللاذقية٣,١ طالب للمدرس)، علماً أن المتوسط لسورية ٥,٦ طالب لكل مدرس مهني.

إن هذا التفاوت والإجحاف وعدم العدالة بحق الطلاب في المنطقة الشمالية الشرقية هو ظلم كبير لهم ولمستقبلهم، وحرمانهم من فرص وصولهم إلى الجامعة من ناحية، وظلم كبير للخريجين بسبب عدم توظيفهم وزيادة البطالة بينهم من ناحية أخرى، لأنهم لا يحصلون على فرص متكافئة مع غيرهم من المحافظات الأخرى.. مما تسبب في زيادة البطالة والفقر في هذه المنطقة المنكوبة تعليمياً.

٧ يمنع نهائياً إعطاء أي بيانات خاصة بأنواع الأنفاق بحسب المحافظات، علماً أن هذه البيانات لا توجد إلا لدى أشخاص محددين جداً حتى لا ينكشف حجم التمييز بالإنفاق بين المحافظات.

٥- العدالة والمساواة في التعليم العالي: بلغ الإنفاق الاستثماري ١,١٣٠ مليون ل.س في جامعة حلب التي بلغ عدد طلابها ٩٣,٧٩٥ طالباً في عام ٢٠١٠، بينما الإنفاق الاستثماري ١,٣٥٠ مليون ل.س في جامعة تشرين وعدد طلابها ٥٦,٠٩٥ طالباً، وفي عام ٢٠١١ بلغت حصة جامعة حلب من الإنفاق٥٨١ مليون ل.س وجامعة تشرين ٨٢٠ مليون ل.س؛ أي نصيب الطالب في حلب ١٢,٠٤٧ل.س، وفي تشرين ٢٤,٠٦٦ ل.س (الضعف) وفي جامعة البعث ٢٥,١٠٧ ل.س.

أما حصة الطلاب من الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حلب ٥٠,٧ طالب لكل مدرس جامعي، بينما في جامعة تشرين فكان ٢٠,٥ طالب لكل مدرس جامعي (أي ضعفين ونصف) وفي جامعة البعث ٢٢,٩ طالب لكل مدرس، والمتوسط لسورية ٣١,٥ طالب لكل مدرس جامعي.

والتباين الأكبر والمؤشر الصارخ على هذا التمييز يتضح جلياً في الكليات التقنية والعلمية حيث بلغت حصة طلاب كلية العلوم بجامعة حلب من الأساتذة ٢٨,٢ طالب لكل مدرس، بينما في تشرين ١٢,١ طالب لكل مدرس، وفي الطب البشري بحلب ٢٤ طالب لكل مدرس، بينما في تشرين ٥,٦ طالب لكل مدرس، وفي الهندسة التقنية بحلب ٦٢,٥ طالب لكل مدرس، بينما في تشرين ١٧,٩ طالب لكل مدرس. أما كلية الآداب بحلب فحصة الطلاب ٣٠٢ لكل مدرس، بينما في تشرين ٧٣ طالباً (أي أربعة أضعاف). وهذه القيم لكل كليات جامعة حلب، وجامعة تشرين. وليست لكلية أو اثنتين..؟؟

إن هذا المؤشرات المتناسقة تدل على سياسة تمييز وتجهيل ممنهجة أتبعها النظام بحق طلاب المنطقة الشمالية والشرقية وعطّل خريجيها عن العمل. ولذلك ولتعويض هذا النقص والظلم الذي لحق بهذه المنطقة فإنه يجب إفراد ميزانية مخصصة لتعويضها خلال السنوات الخمس القادمة، حيث يجب زيادة موازنة التعليم العالي بنسبة ٣٠٪ أي بحدود ١٠ مليار ل.س سنوياً (٢٢٠ مليون دولار) ليتم إنفاقها على كليات المنطقة الشمالية والشرقية والمناطق الأخرى الناشئة لتعويض هذا النقص بالمدرسين والأبنية والتجهيزات والمخابر العلمية.. لترميم هذه الفجوة،

أما بالنسبة للتعليم الأساسي والثانوي فإنه يجب تعيين لايقل عن ٢٠ ألف معلم أساسي ومدرس ثانوي، و٢٥ ألف موظف إداري في مدارس المنطقة الشمالية والشرقية، إضافة على الخطة العامة خلال السنتين القادمتين لتعويض النقص وترميم الفجوة. ويقدر حجم تمويل العجز في المدرسين والإداريين ٤٥ ألف مدرس واداري ×٢٠ ألف ل.س× ١٢ شهر = ١٠,٨٠٠ مليون ل.س (٢٤٠ مليون دولار)، والعجز والنقص بالمدارس واستبدال المدارس الطينية في القرى النائية بـ ٤٠٠٠ مدرسة مع تجهيزاتها وتقدر تكاليفها ٤,٠٠٠ ×٥٠٠ الف دولار = ٢,٠٠٠ مليون دولار السنوات الخمس القادمة.

٣) المقترحات:

خلال الأشهر الستة الأولى من انتهاء الأزمة:

- حصر الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع التربوي وتقدير المبالغ اللازمة للنهوض به، والبحث عن جهات تتبنى تمويل الخطة الموضوعة مثل (اليونيسف، الأونروا، الاتحاد الأوروبي).
- إيجاد حلول إسعافية للنقص الحاد بالمدارس كاستئجار أبنية بديلة يمكن استخدامها كمدارس مؤقتة لحين بناء وتجهيز مدارس جديدة.
- العمل على إعادة توزيع المدرسين بحسب الحاجة، وتوظيف أعداد جديدة لسد الاحتياجات اللازمة.
- توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين بهدف استقطاب أصحاب القدرة والموهبة، وللمحافظة عليهم في المهنة أطول فترة ممكنة.
- التشدد بتطبيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي والحد من الهدر التربوي.
- الاهتمام بجانب الإرشاد النفسي في المدارس.

خلال السنوات اللاحقة بعد استقرار الوضع:

- دمج وزارة التربية مع وزارة التعليم العالي لتحسين كفايتهما، ولكون مخرجات وزارة التربية هي مدخلات وزارة التعليم العالي وهما متكاملتين ومتداخلتي النشاط، ، وإزالة الخلل في التنسيق داخل قطاع التربية والتعليم في سورية.
- وضع خطط زمنية محددة وبأهداف واضحة لتحسين سوية التعليم وتحسين كفايته الكمية والنوعية في سورية.
- العمل على إيجاد مشروعات اقتصادية مناسبة تتبع لوزارة التربية والتعليم لدعم موازنتها بهدف تطبيق الخطط الموضوعة.
- فتح أقسام أكاديمية ومراكز تدريب متخصصة لمد المدارس بالمدرسين بالعدد والنوعية المطلوبين.
- اعتماد سلم رواتب جديد يعمل على ترقية المعلم وظيفيًا.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع التربوي مع التركيز على المرحلة الثانوية.
- دراسة الهيكلية العامة لوزارة التربية والتعليم، ووضع المقترحات اللازمة لإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الوضع الجديد.
- التركيز على مديريات التخطيط والإحصاء في وزارة التربية وضبط الإحصاءات الصادرة عنها.
- إعادة النظر بشروط القبول في التعليم الجامعي والمعاهد لتحفيز الطلاب على إكمال تعليمهم.

تأهيل اليد العاملة وحل مشكلة البطالة

أ- تأهيل وتدريب اليد العاملة:

إن أحد أهم مخرجات التعليم هو القوة العاملة المؤهلة (الخريجين)؛ التي ترفد القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة (الإنتاجية والخدمية) وتمدّها بالموارد البشرية اللازمة والكفاءات المتخصصة للقيام بأعمالها والمساهمة في العملية التنموية للمجتمع ككل، ويأخذ تأهيل اليد العاملة أبعاداً أو مستويات ثلاثة:

١- تدريب وتأهيل الخريجين الجدد: وهم الذين تخرجوا حديثاً ويرغبون الالتحاق بسوق العمل، ولكن تنقصهم الخبرة والتدريب الكافي للقيام بأعباء العمل، ويأخذ هذا المستوى أهمية كبيرة في سورية بسبب انخفاض مستوى التطبيق العملي في الكليات والمعاهد المتوسطة، بل وأيضاً على مستوى الثانويات المهنية بسبب نقص المخابر والكوادر الفنية التي تساهم في تدريب الخريجين عملياً، إضافة إلى تأهيلهم النظري، إذ إن كفايات الخريجين العملية والتطبيقية كانت منخفضة بحسب رأي أصحاب العمل، ولذلك لا بد من تدريبهم على الأعمال التي سينخرطون بها، ولمّا كان أصحاب المؤسسات الخاصة والذين يستوعبون ٧٠٪ من قوة العمل في سورية ليست لديهم الرغبة ولا الاستعداد لتدريب العمالة الجديدة وتحمّل أعبائه، ويطلبون أن يكونوا مدربين جاهزين لإسناد الأعمال لهم؛ فإن على الحكومة القيام بهذه المهمة أو التعاون مع القطاعين العام والخاص وتشجيعهم مادياً من خلال المنح المالية أوالفنية من خلال المدربين والخبراء، أو بطرق أخرى ملائمة لتدريب الخريجين على تخصصات يحتاجها سوق العمل، وقد أثبتت الدراسات التي أجريت على العاطلين عن العمل أن معظم العاطلين عن العمل هم من الخريجين الجدد الذين ينقصهم التدريب. ولذلك أحدثت هيئة مكافحة البطالة ومن ثم تحولت إلى هيئة التشغيل وتنمية المشروعات التي تهدف إلى تدريب الخريجين، أو الأفراد من أجل منحهم التمويل اللازم لإقامة مشروعاتهم الخاصة، أو تدريب التشغيل المضمون الذي يساعد الأفراد على الالتحاق بالعمل لدى المؤسسات بعد تأهيلهم بشكل مناسب. ويمكن الاستفادة من هذه المؤسسة، إضافة إلى مؤسسات أخرى كحزمة متكاملة لحل مشكلة تدريب الخريجين فضلاً عن التعاون ودعم المؤسسات التعليمية لتدريب الطلاب عملياً مع التعليم النظري.

وسيتم دمج تكلفة هذه النوعية من التدريب مع بقية حزم حل مشكلة البطالة كونها امتداد لهذه المهمة.

٢- التدريب الناتج عن متطلبات إعادة هيكلة القوى العاملة والمؤسسات: وهذا النوع من التأهيل والتدريب هو مشكلة مزمنة في سورية بسبب البطالة المقنعة، وضرورة تحويل فائض العمالة الكبير إلى قطاعات أو مؤسسات أخرى؛ والذي تشير كثير من الدراسات إلى إنه يصل إلى ٥٠٪ من القوة العاملة في القطاع العام الحكومي (حوالي مليون عامل)، فضلاً عن تدريب العاطلين عن العمل بسبب البطالة الاحتكاكية (عند ترك العمل في مؤسسة والانتقال إلى عمل آخر) أو البطالة الهيكلية (بسبب الفائض في قطاع أومهنة والنقص في آخرى)، وتدوير هؤلاء العاملين إلى أعمال أو مؤسسات أخرى بعد تدريبهم، ويجب إحداث مؤسسات متخصصة لهذا النوع من التدريب أو إلحاقها بالمؤسسات الأخرى كحزمة متكاملة لإعادة هيكلة المؤسسات بعد انتهاء الأزمة (المؤسسات الاقتصادية والخدمية والعسكرية والأمنية) ويمكن أن تتولى هيئة التشغيل هذه المهمة وتفويضها للقيام بالتدريب اللازم للعمالة الفائضة عن إعادة الهيكلة، ولكن بعد إعادة هيكلة هيئة التشغيل أيضاً، وإعطائها الصلاحيات والموارد اللازمة لذلك.

٣ - التدريب والتأهيل المستمر: وهو حاجة دائمة ومستمرة لجميع الموارد البشرية المشتغلة، من أجل صيانة رأس المال البشري وجعله مواكباً للتطور التكنولوجي والتقني، فضلاً عن أساليب العمل والإنتاج الحديث، وعلى الرغم من أن المؤسسات تتولى بنفسها هذا التدريب إلا أن هناك نقص كبير بهذا النوع من التدريب. كما أن الهدر الناجم بسبب نقص التدريب قدرت تكلفته في عام ٢٠٠٧ بأسعار ٢٠٠٥ بحوالي ٩١ مليار ل.س للخريجين من التعليم الإعدادي وما فوق، وكذلك إحداث هيئة عليا لتدريب المعلمين والإداريين في قطاعي التربية والتعليم البالغ عددهم بحدود ٤٠٠,٠٠٠ معلم ومدرس وإداري، يعتبر حاجة ملحة لتحسين كفاية التعليم ويحسن مؤشراته عموماً ويقلل من الرسوب والتسرب، ويساعد في تخريج موارد بشرية مؤهلة بشكل أفضل، ويتوافق مع احتياجات سوق العمل. ولعل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بالتدريب وكذلك بالتعليم الخاص يساهم في سد الفجوة والعجز الناجم عن نقص النشاط التدريبي ومؤسساته.

إن عملية التدريب والتنمية الإدارية وتأهيل اليد العاملة؛ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط التربوي والتعليمي ومكملاً له، ولا بد من التنسيق بينهما، كما إن قطاع التدريب يحتاج إلى تجميعه ووضع الأنظمة والقوانين اللازمة لتسهيل قيامه بهذه المهمة إن كان في القطاع الخاص أو الحكومي، ولا بد من دعمه مادياً وفنياً مع ترجيح القطاع الخاص (كونه أكثر مرونة وأقل بيروقراطية) إلا في القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص، إحداث هيئة للأشراف على قطاع التأهيل والتدريب وتنظيم هذا النشاط، وإفراد بند خاص ضمن موازنة الدولة وبكل مؤسسة بنسبة لا تقل عن ٥٪ من حجم أعمالها في السنتين الأوليتين ٣٪ في السنوات اللاحقة. وتقدر الحاجة لإقامة هيئة عليا للتدريب وفروعها وتجهيزها (استثماري) خلال السنتين الأوليين بـ ١٢٠ مليون دولار، والميزانية الجارية السنوية بدءاً من السنة الثالثة وما بعد ٢٠ مليون دولار سنوياً.

ب- مشكلة البطالة وأساليب حلها:

البطالة مشكلة مركبة اقتصادياً واجتماعياً وسكانياً، ومرتبطة بالتعليم والتدريب وتأهيل اليد العاملة ارتباطاً وثيقاً، إن مشكلة البطالة هي حالة لايستخدم فيها المجتمع قوة العمل لديه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، وهذا بدوره يقلل من الناتج القومي، والمتعطل هو من يبحث عن العمل وقادر عليه ولا يجده، ومتعطل هي كلمة أكثر دقة من العاطل؛ إذ قد لايكون هو السبب فيها نسبياً، وقد بلغت نسبة البطالة ١٤,٩٪ في بداية عام ٢٠١١ بحسب المكتب المركزي للإحصاء، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة ومعدلات النمو المرتفعة تقلل من البطالة وتجعلها في أدنى مستوياتها، إلا أن هناك إجراءات وخطوات محددة تساعد بشكل أكبر على حل مشكلة البطالة وتجفف مصادرها، كالتدريب، والتشجيع على المشروعات الصغيرة والصغرى، وإقامة المشروعات كثيفة العمالة لحل مشكلة البطالة وأهم خصائصها: أنها مرتفعة بين الشباب وتشكل نسبة ٣٢٪ من قوة عمل الفئة العمرية ١٥-٣٠ سنة، وهي مرتفعة بين حملة الشهادات الثانوية والإعدادية، إلا أنها فعلياً بين المتعلمين أيضا، ولكن عند المنافسة على الفرصة يحصل عليها ذوي التعليم الأعلى على الرغم من أن الفرصة للأدنى، وبالتتابع يقع عبء البطالة على المهن التي في القاع، وأما الملمون والأميون فلكونهم يعملون في مهن يدوية فعلى الأغلب يجدون فرصاً للعمل، ولكنها شاقة وذات دخل منخفض مقارنة بالمجهود المبذول فيها، كما إن البطالة مرتفعة في المنطقة الشرقية بشكل كبير، فضلاً عن أن الهجرة الداخلية والخارجية لأبناء سورية كبيرة عموماً، وفي المنطقة الشمالية والشرقية خصوصاً؛ تخفي أرقام البطالة الحقيقية والمحتملة فيما لو عادت هذه العمالة المهاجرة كما حصل في السنوات السابقة بسبب الأزمة بين سورية ولبنان وكذلك مع بعض دول الخليج، إضافة إلى فساد العلاقات بين سورية ومعظم دول العالم، ولاسيما

الدول الجاذبة للعمالة السورية ومنها دول الخليج العربي ولبنان والأردن والدول الأوربية..

أولاً- أسباب ارتفاع معدل البطالة:

١- استمرار الفشل في معظم مؤسسات وشركات القطاع العام، بسبب الفساد والمحسوبيات... فازداد فيها معدل البطالة المقنعة حيث وصلت إلى حد التخمة من العمالة الفائضة وليست بقادرة على امتصاص، ولو قسم صغير من العاطلين عن العمل.

٢- فشل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مكاتب التشغيل التي بدأ التسجيل فيها منذ العام ٢٠٠١ لتأمين فرص عمل في القطاع العام والخاص فاقتصر دورها على تأمين هذه الفرص في القطاع العام، وبعد عشر سنوات من الفساد في هذه المكاتب وانتشار التلاعب والمحسوبيات؛ تم قصر دورها على منح شهادات (قيد العمل) فقط.

٣- إحلال الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي أحدثت بالمرسوم التشريعي رقم / ٣٩ / للعام ٢٠٠٦ محل هيئة مكافحة البطالة التي أحدثت بالقانون رقم /٧١/ للعام ٢٠٠١، فقد تمكنت هيئة مكافحة البطالة من خلال برنامج تنمية المشروعات من تمويل /٨٣٠٠٠/ مشروع أسري وصغير، وخلقت من خلال برامجها أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل في القطاع الخاص خلال أقل من أربع سنوات، بينما لم تتمكن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات منذ إحداثها عام ٢٠٠٦ حتى تاريخه من تمويل سوى /٢٨/ مشروعاً صغيراً، بل ولم تتمكن من تمويل أي مشروع بالغ الصغر؛ بسبب أن مرسوم إحداثها المذكور جعل تمويل هذه المشروعات عن طريق الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية، كما لم يحظ برنامج التدريب من أجل التشغيل المضمون بأي نجاح يُذكر، فهو يقوم على عقد اتفاق بين الهيئة وإحدى منشآت القطاع الخاص بحيث تقوم المنشأة بتدريب الباحث عن العمل لديها لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وإبرام عقد عمل معه مدته ما بين سنة وثلاث سنوات؛ وذلك مقابل قيام الهيئة بدفع مكافأة شهرية للمتدرب عن طريق المنشأة تبلغ /٩٠٠٠/ ليرة سورية شهرياً، إلا أن عدم قيام الهيئة بمتابعة هذه المنشآت المستفيدة من هذا البرنامج مع انتشار المحسوبيات؛ أدّى إلى عدم تحقيق الهدف منه وهو

تأمين فرص عمل لدى القطاع الخاص، إضافة إلى أن هذا البرنامج ليس من شأنه خلق فرص عمل؛ بل شأنه شأن مكاتب التشغيل وهو تأمين فرص عمل، فهو مجرد وسيط بين الباحث عن عمل وصاحب العمل. وقد اقتصر الدور الرئيس للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات منذ العام ٢٠١١ على إقامة بعض الدورات التدريبية، وهذا ما جعل الحكومة تسند إليها مهمة إدارة برنامج تشغيل الخريجين الشباب (في الجهات العامة) الذي يهدف إلى تأمين خمسين ألف فرصة عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة خلال خمس سنوات، وذلك في محاولة لتعويض الدور الذي كانت تقوم به مكاتب التشغيل من تأمين فرص العمل لدى القطع العام.

٤- عدم نجاح هيئة الاستثمار السورية في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية ودعمها؛ بسبب العرقلة والفساد المتمثل في عدم وجود نية صادقة في جذب هذه الاستثمارات، بل محاولة الاستفادة من أصحابها ومقاسمتها الأرباح، إضافة إلى سوء الإدارة وتداخل الاختصاصات والروتين.

٥- فشل الحكومات عموماً في وضع وتنفيذ سياسة اقتصادية ناجعة تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومن ثَمَّ التوجه نحو الاستثمار.

٦- عدم قيام الحكومة بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ذات العمالة الكثيفة، فهي الأداة الفضلى لخلق فرص عمل، فهذه المشروعات هي التي تحمل سر الحد من البطالة بخلقها فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى أنها دعامة أساسية في التنمية الاقتصادية وما ينعكس منها إيجاباً على التنمية الاجتماعية، والحد من تراكم الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل. إذ إن وجود عدة جهات (عامة وخاصة ودولية) تُعنى بدعم هذه المشروعات، على كثرتها وأدائها المحدود وعدم التنسيق بينها، يؤدي إلى تبديد الجهود المبذولة مع عدم تحقيق الهدف منها، ووجود شرائح اجتماعية تستفيد من دعم جهات عدة لإقامة هذه المشروعات، بينما لا تستفيد شرائح اجتماعية في مناطق أخرى من أية جهة داعمة، وقد قامت وزارة الاقتصاد مؤخراً برفع مشروع مرسوم أو قانون لإحداث (صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وهو مماثل للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات من حيث آليات العمل والمهام والأهداف، مضافاً إليه عملية التمويل التي كانت هيئة مكافحة البطالة تقوم بها، ثم تم بمرسوم إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات إلغاء هذه المهمة...، فلا بد من توحيد هذه الجهات بهيئة واحدة تعنى بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر (الهيئة العامة لتنمية المشروعات)، أي (فصل التشغيل عن تنمية المشروعات)، وهي تتبع وزارة الاقتصاد وتشرف على باقي الجهات التي تعنى بتنمية هذه المشروعات، ويكون عملها متكاملاً مع عمل الهيئة السورية للاستثمار. إن أكبر عائق يواجه التمويل لإقامة المشروعات ودعمها هو تقديم الضمانات اللازمة، فالذي يحتاج للتمويل؛ هو عادة لا يمتلك الضمانات اللازمة للحصول عليه، إضافة إلى صعوبة الحصول على التراخيص بسبب كثرة الإجراءات، وطول الوقت اللازم للحصول عليها، وارتفاع تكاليف الحصول عليها، فلا بد من التقليل من الإجراءات، والإسراع فيها بتحديد مدد زمنية قصيرة لإنجازها، وإعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر من أية تكاليف للحصول على التراخيص اللازمة لإقامتها مادامت ستنعكس فائدتها على الاقتصاد والمجتمع بأضعاف قيمة تكاليف الترخيص لها، وتساهم في حل مشكلة البطالة.

٧- عدم ربط التعليم والتدريب بمتطلبات سوق العمل الداخلية والخارجية المحتملة والتنسيق بينهما، فليس هناك من تخطيط مبني على أسس علمية واقعية، أو متوقعة مدروسة تعتمد على سوق العمل (تم إنشاء مرصد لسوق العمل لدى هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ثم تم نقله إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولم يقدم نتائج ملموسة حتى الآن) والاهتمام بالتخطيط في مجال التدريب، حيث توجد أكثر من /١٦/ جهة عامة حالياً تُعنى بالتدريب، منها وزارة الصناعة، ووزارة التربية، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، والمعهد الوطني للإدارة العامة، إضافة إلى الجهات التابعة لها في المحافظات[٨].

٨- إن أسلوب التنمية غير العادل والتي يظهر فيها التمييز بشكل واضح جعلت البيئة السورية عموماً والمنطقة الشرقية والشمالية طاردة ونابذة للعمالة المتعلمة والمدربة، وبقاء الفئات الأخرى متعطلة عن العمل كونها لا تجد فرصاً للعمل خارج منطقتها لقلة تعليمها وتأهيلها.

٨ يمكن اعتماد أسلوب جديد في تحديد المهن أو التخصصات المطلوبة من خلال دراسة معدل العائد (التكلفة والعائد بأسلوب الجدوى الاقتصادية للمهنة أو المستوى التعليمي أو التخصص)، بدلاً من الأسلوب التقليدي المعتمد على المدخلات والمخرجات.

ثانياً- البطالة خلال الأزمة:

لا يمكن في ضوء (الأزمة) السورية إجراء إحصاء لعدد العاطلين عن العمل، ولكن الواقع المعيش يبين بوضوح؛ أن معدل البطالة قد ارتفع إلى نسبة غير مسبوقة، فهي من خلال التوقع لا تقل عن٥٠٪، وكان من أهم أسباب ارتفاع معدل البطالة الآتي:

١- تدمير وحرق مئات الآلاف من المنازل؛ ما أدى إلى نزوح من بقي حياً من ساكنيها، وقد قدر عدد النازحين داخلياً بسبعة ملايين مواطن، ونصف مليون مهجر إلى الخارج وفي المخيمات.

٢- توقف معظم المنشآت الاقتصادية عن العمل، بسبب:

- وقوع الآلاف من المنشآت في المناطق الساخنة، وانقطاع الطريق إليها، فلا يمكن انتقال العاملين إليها أو تأمين البضائع أو المستلزمات منها وإليها.
- تدمير وحرق الآلاف من المنشآت والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، فتوقف العمل وسُرِّحَ العاملون فيها.
- قلة أو انعدام المواد الأولية الخام أو نصف المصنعة أو المعدات والمستلزمات وقطع التبديل: المحلية بسبب توقف إنتاجها أو صعوبة الحصول عليها، والمستوردة بسبب الحظر الاقتصادي أو تعطل إجراءات التخليص الجمركي والنقل.
- خروج الكثير من أصحاب المنشآت ورجال الأعمال من سورية وسحب الكثير من أموالهم. التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية التي خسرت حتى الآن ٩٠٪ من قيمتها، وعدم إمكانية تحمل المستهلك الأخير لقيم السلع المرتفعة.

٣- توقف المصارف شبه الكامل عن الإقراض بسبب ارتفاع معدل التضخم وارتفاع نسبة مخاطرة الإقراض، وازدياد صعوبة تقديم الضمانات اللازمة للتمويل، إضافة إلى تسريح نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الخاصة.

٤- تسريح المئات من العاملين في القطاع العام لأسباب عديدة؛ منها فصلهم أو طردهم بسبب تأييدهم للثورة، أو انقطاعهم عن عملهم لصعوبة الوصول إليه، وبالمقابل تدنى الطلب من الجهات العامة على اليد العاملة.

٥- توقف عدة منظمات وجهات دولية عن الاستمرار بمشاريعها في سورية، مثل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ونهب الكثير من أموال المصارف من خلال قروض وهمية كبيرة ولأشخاص محددين، وتحويل ما تبقى لتمويل الشبيحة وتسليحهم.

ثالثاً- الحلول المقترحة لتأهيل اليد العاملة والحد من البطالة:

- التركيز على تدريب الباحثين عن العمل؛ حيث أثبتت الدراسات مؤخراً أن حاجة العاطلين عن العمل للتدريب هي أكبر من حاجتهم للتمويل، وإزالة الأسباب التي تحول دون تلقي العاطلين عن العمل التدريب اللازم لدخولهم سوق العمل.
- اعتماد إحصاءات واقعية دقيقة تبيّن عدد العاطلين عن العمل، وحاجات السوق من العمالة ونوعها، والدورات التدريبية التي تلقاها الباحثون عن العمل، والتدريب اللازم لدمجهم في سوق العمل تلبيةً لاحتياجاتهم واحتياجات سوق العمل، ومنح كل فرد بطاقة تدريب وطنية.
- إيجاد مراكز إرشاد مهني منتشرة في المحافظات لترشد الباحثين عن العمل إلى نوع التدريب الذي يحتاج إليه الباحث عن العمل، وبما يتوافق مع حاجة سوق العمل الداخلية والخارجية (تم تأسيس مركز إرشاد مهني وحيد بدمشق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- إحداث هيئة مختصة بالتدريب (الهيئة العامة للتدريب) لتوحيد النشاطات التدريبية لهذه الجهات وإيجاد تعاون وتنسيق بينها، مع ضرورة وجود بطاقة تدريبية لكل باحث عن العمل تبين الدورات التدريبية التي اتبعها، ومنحه شهادات تدريبية معتمدة.
- العمل على إجراء مسح شامل تقوم به (الهيئة العامة للتدريب) للمراكز التدريبية العامة والخاصة والإشراف على ترخيصها، وتنظيم أنشطتها ونوع التدريب الذي تقدمه والمناهج المعتمدة لديها والشرائح المستهدفة (خريطة تدريبية)،

واستكمال انتشار هذه المراكز على مساحة القطر بما يتلاءم مع مدى حاجة كل منطقة.

- التركيز على دعم (المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر ذات العمالة الكثيفة) ودعم القائم منها لتوسيعه وتطويره، وإزالة الأسباب التي تحول دون إحداث هذه المشروعات ودعمها بالآتي:

١. توحيد الجهات التي تُعنى بدعم المشروعات والإشراف عليها.

٢. حل مشكلة التمويل للمشروعات وإنشاء مصرف خاص لتمويل الاستثمار في المشروعات بأنواعها، برأس مال لايقل عن ٢٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس، وإنشاء شركة مساهمة لضمان مخاطر الائتمان.

٣. حل مشكلة الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات.

٤. الاهتمام بمؤسسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر ودعمها لتتمكن من الاستمرار بالتمويل لهذه المشروعات.

٥. توحيد التعريف للمشروعات (الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة، بالغة الصغر) حتى لا يؤدي إلى خلل في إحصاء هذه المشروعات وتفاوت أسلوب الدعم لهذه المشروعات...

٦. إيجاد محفزات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر مثل الإعفاء من الضرائب وتوفير أماكن لإقامة مشروعاتهم بأسعار رمزية.

٧. إقامة حاضنات أعمال لمن لا يجد مكاناً لإقامة مشروعه، أو يجد صعوبة في الحصول على ترخيص لمشروعه، ويمكن أن يُعفى منه في الحاضنة، ويجب أن تكون هذه المحفزات متدرجة بحيث تزداد كلما كان المشروع أصغر.

٨. إيجاد خريطة للمشروعات وتوزعها في القطر بأنواعها، وتحديثها ودراسة الفرص الاستثمارية لإقامة المشروعات بأنواعها والتسويق لها.

٩. الاهتمام بنشر ثقافة ريادة الأعمال، وتدريسها في المراحل الدراسية المختلفة.

١٠. الاهتمام بجذب الاستثمارات العربية والأجنبية وتهيئة البيئة الاستثمارية المحفزة للمستثمرين.

١١. إحداث هيئة تختص بالتشغيل (الهيئة العامة للتشغيل) ترتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ،وتقوم بتأمين فرص العمل في القطاعين العام والخاص، وتقوم بالتنسيق مع (الهيئة العامة للتدريب) و(الهيئة العامة لتنمية المشروعات)، ويكون لها موقع إلكتروني أو أكثر للإعلان عن فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص، ويتم التسجيل فيها للحصول على فرصة عمل، وتكون الأسماء والإعلانات متاحة لاطّلاع الجميع، بحيث لا يحصل فيها تجاوز أو خلل.

١٢. إحداث مجلة دورية مختصة بالإعلان عن فرص العمل في القطاع العام والقطاع الخاص والدورات التدريبية المتوافرة لدى المراكز التدريبية.

١٣. إحداث شركات وتشجيع إقامة شركات تتعاقد مع الباحثين عن العمل فتؤهلهم وفق متطلبات سوق العمل، وتقدم لهم (تعويض بطالة) إلى أن تؤمن لهم فرص عمل مقابل تقاضي الشركة نسبة من أجورهم الشهرية.

١٤. إنشاء صندوق لمنح تعويض بطالة للعاطلين عن العمل، ويتم دعمه وتمويله من كافة المؤسسات العامة والخاصة ومن خزينة الدولة ويقدر رأس ماله الأولي بـ ١٠٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس بعد انتهاء الأزمة.

١٥. بالتخطيط ووضع البرامج لإعادة العمالة السورية المهاجرة واستقطابها، كون سورية الجديدة ستكون بحاجة لكل أبنائها وعقولهم.

١٦. تحسين علاقات التعاون مع الدول العربية والدول الجاذبة للعمالة السورية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة الهادفة إلى الحد من البطالة.

جدول يبين التكلفة التقديرية للتعليم وتأهيل اليد العاملة

المرحلة	البيان	التكلفة التقديرية (مليون دولار أميركي)	نسبة المساهمة أو المشاركة
قصيرة الأجل/٦ أشهر	موازنة عامة تربية وتعليم ستة أشهر بعد انتهاء الأزمة: تمويل جاري (رواتب مدرسين وموظفين) واستثماري (ترميم ضروري ومستلزمات) (١٠٩ مليار ل.س)	٢,٣٧٠ مليون دولار أمريكي	٣٠٪ (٧١١م) خزينة حكومة سورية ٧٠٪ (١٦٥٩م) مساعدات دولية مباشرة
	طباعة الكتب والمناهج الدراسية	٤٠٠ م	خزينة الدولة + مساعدة عينية من تركيا أو الخليج (طباعة في مطابعها)
	أجمالي تكلفة المرحلة	**٢,٧٧٠ م. دولار**	**سنوياً ٥,٥٤٠ م. دولار**
متوسطة الأجل سنتين	موازنة عامة تربية وتعليم لسنة نصف بعد المرحلة الأولى: وتمويل جاري (رواتب مدرسين وموظفين) واستثماري (ترميم ضروري ومستلزمات) (٣٢٧ مليار ل.س)	٧,١١٠ م	٥٠٪خزينة حكومة سورية ٥٠٪ مساعدة دول عربية وأجنبية
	تكلفة اعمار المدارس المدمرة كلياً وجزئياً + نقص مدارس عن ٢٠١٢	١,٥٥٧ م	٥٠٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات ٥٠٪ مساعدات عربية وأجنبية
	تكلفة اعمار مدارس لعام ٢٠١٤ + تعويض نقص مدارس عن ٢٠١٣	٦٠٠ م	٥٠٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات ٥٠٪ مساعدات عربية وأجنبية
	تعويض الفجوة والنقص إنفاق جاري (معلمين وإداريين في جامعة حلب والتعليم الأساسي والثانوي + المنطقة الشرقية)	٤٤٠ م	٧٠٪خزينة حكومة سورية ٣٠٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات
	تكلفة إنشاء وتأسيس هيئة تدريب عامة (استثماري)	١٢٠م	٥٠٪خزينة حكومة سورية ٥٠٪ مساعدة دول عربية وأجنبية، ومنظمات دولية
	أجمالي تكلفة المرحلة	٩,٨٢٧ م. دولار	سنوياً ٦,٥٥١ م. دولار
طويلة الأجل خمس سنوات	موازنة عامة تربية وتعليم للسنوات الثلاث (بعد المرحلة الثانية): تمويل جاري (رواتب مدرسين وموظفين) واستثماري (أبنية ومطابع وتجهيزات ومستلزمات) (٦٥٥مليار ل.س)	١٤,٢٢٠ م	٧٥٪خزينة حكومة سورية ٢٥٪ مساعدة دول عربية وأجنبية
	إنفاق جاري شرقية وشمالية (رواتب مدرسين وإداريين وتعويض فجوة)	١٢٠٠ م	٨٠٪خزينة حكومة سورية ٢٠٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات
	إنشاء مدارس إضافية شمالية وشرقية واستبدال مدارس طينية	٢٠٠٠ م	٥٠٪خزينة حكومة سورية ٢٥٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات ٢٥٪ مساعدة دول عربية وأجنبية
	تدريب وتأهيل - إنفاق جاري لثلاث سنوات	٦٠ م	١٠٠٪خزينة حكومة سورية
	تأسيس مصرف للاستثمار وتمويل المشروعات	٢٠٠٠ م	٢٥٪خزينة حكومة سورية ٧٥٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي (ركة مساهمة عامة)
	تأسيس صندوق لإعانات البطالة	١٠٠٠ م	٢٥٪خزينة حكومة سورية ٥٠٪ رجال أعمال ومجتمع أهلي وتبرعات ورسوم صندوق بطالة ٥٠٪ مساعدة دول عربية وأجنبية
	أجمالي تكلفة المرحلة	**٢٠,٤٨٠م. دولار**	**سنوياً ٦,٨٢٧ م. دولار**
	مجموع تكلفة المراحل الثلاث	**٣٣,٠٧٧ م. دولار**	**سنوياً ٦,٦١٥ م. دولار**

الملاحـــق:

نصيب طلاب سورية من عدد المدارس والشعب عام ٢٠١٠

البيان	عدد الطلاب	عدد المدارس	المتوسط
تعليم اساسي ح١ + ٢	٤٦٦١٨٧٢	١٧١٢٠	٢٧٢,٣
الثانوي	٣٩٢٩٦٠	١٨٢٠	٢١٥,٩
المجموع	٥٠٥٤٨٣٢	١٨٩٤٠	٢٦٦,٩

تعليم مهني ٢٠١٠	عدد المدرسين	عدد الطلاب	حصة المدرس / طلاب
متوسط سورية ٢٠١٠	٢٠٥٠٣	١١٥٥٥٣	٥,٦
حلب	١٧٤٩	١٣٩٩١	٨,٠
الحسكة	١٠٥٨	٧٤٧٩	٧,١
دير الزور	١٠٠٤	٦٩٦٤	٦,٩
الرقة	٣٠٩	٢٣١٠	٧,٥
المتوسط	٤١٢٠	٣٠٧٤٤	٧,٥
اللاذقية	٢٢٩٨	٧١١٠	٣,١
طرطوس	١٧١٣	٧٢٣٥	٤,٢
المتوسط	٤٠١١	١٤٣٤٥	٣,٦

نصيب الطلاب من المدرسين بحسب المنطقة لعام ٢٠٠٦

المحافظة	نصيب طلاب الابتدائي من المدرسين	نصيب طلاب ثا عام من المدرسين	نصيب طلاب ثا مهني من المدرسين	لعام ٢٠١٠ نصيب طلاب ثا مهني من المدرسين	٢٠١١ السكان
حلب	٢٧,٣	٨,٠	٥,٤	٧,٩٩٩٤٣	٤٨٠٦
الحسكة	١٨,٣	١٠,٥	٥,٣	٧,٠٦٩	١٤٩٥
الرقة	٢٠,٨	١١,٤	٩,٤	٧,٤٧٥٧٣	٩٣٣
دير الزور	٢٠,٤	٨,١	٤,٣	٦,٩٣٦٢٥	١٢٢١
المتوسط	٢١,٧	٩,٥	٦,١	٣,٠٩٣٩٩	٩٩٩
اللاذقية	٨,١	٦,٠	٨,١	٤,٢٤١١	٧٩٢
طرطوس	٩,١	٧,٧	٨,٠	٣,٦٦٧٥٥	
المتوسط	٨,٦	٦,٩	٨,٠	سكان سورية ٢٠١١	٢١١٢٤

حصة الجامعات من الطلاب والاساتذة عام ٢٠١٠

الجامعة	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب	٩٣٧٩٥	١٨٤٩	٥٠,٧
تشرين	٥٦٠٩٥	٢٧٣٥	٢٠,٥
البعث	٤٣٨١١	١٩١٢	٢٢,٩
دمشق	١١٨٧١٩	٣٤٢٠	٣٤,٧
المجموع	٣١٢٤٢٠	٩٩١٦	٣١,٥

كلية التربية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٧٠٣٩	٣٥	٢٠١,١
تشرين + طرطوس	٦٩٤٠	١١٠	٦٣,١
البعث	٣٥٥٥	٧٢	٤٩,٤

هندسة معلوماتية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٩١٨	٤٧	١٩,٥
تشرين + طرطوس	٦١٦	٧٣	٨,٤
البعث	٦٦٠	٧٠	٩,٤

اقتصاد	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٥٥٠٨	١٠٦	٥٢,٠
تشرين + طرطوس	٥٥٤٨	١٧٥	٣١,٧
البعث	٥٦٩	١٩	٢٩,٩

طب بشري	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٣٢٣٣	١٣٥	٢٣,٩
تشرين + طرطوس	١٦٩٤	٣٠٣	٥,٦
البعث	١٣٤١	٨٧	١٥,٤

هندسة تقنية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	١٦٨٨	٢٧	٦٢,٥
تشرين + طرطوس	١٣٢٥	٧٤	١٧,٩

ميكانيك وكهرباء	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٧٥٩٨	٤٢٤	١٧,٩
تشرين + طرطوس	٣٤١٧	٤١٦	٨,٢
البعث	٣١٤١	٢٣٧	١٣,٣

الآداب	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٣٣١٧٣	١١٠	٣٠١,٦
تشرين + طرطوس	٢٣٠٠٣	٣١٢	٧٣,٧
البعث	١٤٢٨٦	١٨١	٧٨,٩

العلوم	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٨٣٩٠	٢٩٨	٢٨,٢

تشرين + طرطوس	٤٥٥٧	٣٧٨	١٢,١
البعث	٥٤١٩	٢٢٩	٢٣,٧

هندسة مدنية	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	٣٢٨٨	١٦٣	٢٠,٢
تشرين + طرطوس	٢٢٩٨	٢٦٤	٨,٧
البعث	١٨٨٥	٢١٦	٨,٧

طب أسنان	عدد الطلاب	عدد المدرسين	حصة الطلاب من المدرسين
حلب + ادلب	١١٨٦	٤٨	٢٤,٧
تشرين + طرطوس	٦٧٦	٨٢	٨,٢
البعث	٦٢٩	٦٦	٩,٥

المنتدى الاقتصادي السوري
Syrian Economic Forum

مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

Economic Map of New Syria

Education and Labour Development

Abstract

Education and Labour Development

Abstract

This is just a summary of the complete study. It covers an overview of the economic and administrative legislations in Syria and the recommendations for this sector.

This research aims to study the reality of education sector and its outputs in Syria, qualification of labor and resolving the problem of unemployment and analyzing the surrounding environment due to the current crisis in an effort to reach some suggestions that would help in the advancement of such sector when the crisis come an end.

- Prequalifying education:

Expenditure on education reached 12% of the budget, which is low percentage in comparison to other countries. The amounts were approximately 113 billion SYP for education and 30 Billion SYP on higher education with 15% average growth rate.

Crisis in Syria and its effects of the Education's Sector

The number of schools at the end of 2010 reached approximately 21.484 schools. 10% of schools were damaged (2073 school till September 2012), in addition, other 796 schools were converted to shelters for the displaced and emigrants within Syria. Damages were estimated by 5.444 billion SYP. Number of schools in service decreased to 19.677 in 2012, instead of rising to be 22.270. Data shows that in order for the educational process in Syria to return to its normal path, it needs the addition of 3.113 schools during 2013.

Number of pre – university students was approximately 5.319.495 student in 2010, with 96.000 student as annual increase. Also, there are 1.200.000 student who did not join Syrian schools this year due to poor security conditions.

Suggestions for the development of education sector after the end of the crisis

- Needs: restoring and building 3.113 school, assigning 15.000 teacher and printing 50 million books.

Doing justice to the education sector in northern and eastern areas:

There was a systematic policy for spreading ignorance and poverty in these areas

by denying them (Aleppo, Edlib, Raka, Der Alzour and Hasaka) from their simplest rights in regard to education, or even the minimum required limit from teachers, administrators and educational buildings, in comparison to the coastal area (Lattakia and Tartos) as follow:

- The share of one student in basic education within northern and eastern areas reached 11.000 SYP, and only 9.800 SYP in Aleppo, while at the coastal area it reached 28.300 SYP and 31.300 SYP in Lattakia, which equals 3 times the student's share in Aleppo, taking into consideration that the average in Syria in 20.000 SYP.
- The share of students in basic education of teachers in the Northern and easteran areas is 23 student per teacher, while in the coastal area it is 10 students per teacher. As for the administrators, costal area enjoys the share of 32 students per employee, while Aleppo it is 186 students per employee (6 times more).
- The third secondary class – scientific branch in Aleppo accommodates 46 students in average, while the same class in Lattakia contains 25 students in average. This number reached 83 students per class at the southern and eastern neighborhoods of Aleppo in 2010. As for vocational education, the percentage reached 8 students per teacher in Aleppo and 3 students per teacher in Lattakia.
- Investment expenditure reached 1.130 million SYP in Aleppo University that accommodates 93.795 students in 2010, while it reached 1.350 million SYP in Teshreen University that accommodates 56.095 students, i.e: student's share in Aleppo in 12.047 SYP while in Lattakia it is twice the number equaling 24,066 SYP.
- In the university of Aleppo, students distribution equals 51 student per each university instructor, while in Teshreen University such distribution was 20 students per each university instructor (i.e 2.5 times).
- The share of Science Collage in Aleppo University is 1 teacher for every 28 students, while it is 1 teacher for every 20 students in the same collage in Teshreen University.as for the Collage of Medicine, this share is 1/24 students in Aleppo and 1/5 students in Teshreen. In regard to the Faculty of Letters, Aleppo has the rate of 1/302 students, and Teshreen 1/73 students (i.e: 4 times).

So, special budget should be allocated for restoring this gap and compensating the lack in teachers, buildings, equipment and scientific labs in northern and eastern areas, were the deficit in teachers and administrators is estimated by 45 thousand

and these area are short by 4000 schools with their equipment.

Recommendations

1. During the first 6 months after the crisis ends:
   - Counting damages and losses that affected the sector of education and estimate the funds needed for its advancement.
   - Finding temporary solutions for the sharp lack in schools such as: renting alternative and temporary buildings until the construction of new schools is done.
   - Working on redistributing teachers as needed, and employ new ones to cover the required needs.
   - Providing financial and moral motivations for teachers to attract the ones with ability and talent and maintain them in this profession as long as possible.
   - Applying the principle of mandatory basic education strictly and limiting wastes.
   - Caring for psychological guidance in schools.

2. During the coming years after settlement:
   - Merging the Ministry of Education with the Ministry of Higher Education to enhance their adequacy, and because they have integrated and linked activities, remove the deficiency of coordination within the education sector in Syria, and setting the necessary suggestions to restructure these ministries in accordance with the new situation.
   - Setting specific timely plans with clear targets to enhance the level of education, and its adequacy regarding quality and quantity in Syria.
   - Working towards finding suitable economic projects under the Ministry of Education to support its budget in order to apply the set put plan.
   - Opening academic departments and specialized training centers to supply the schools with the required number and quality of teachers.
   - Approving new salary scale to promote the teacher functionally.
   - Encouraging privet sector to invest in education with focus on secondary stage.
   - Focusing on Planning and Statistical Directorates in the Ministry of Education and regulate their statistics.
   - Reviewing the terms of acceptance in collages and institutions to motivate students to complete their education.

- Qualifying labor and solving the problem of unemployment.
  One of the most important education's outputs is qualified labor (Graduates). They supply labor for Public and privet sectors and companies (production and services), that's why they must be qualified and trained after graduation through:
  - Qualifying and training new graduates.
  - Such training should be the result of the requirements of restructuring labor and establishments.
  - Continuous training and qualification.

The waste resulted due to lack of training (for the graduate of basic stage alone) in 2007, is estimated by 91 billion SYP annually. There is an urgent need to establish a higher authority for training with branches and equipment (investment).
Unemployment and ways of prevention:

The unemployed, more accurately the one without a job is: the person who is searching for a job, and is able to work, but can't find it. Unemployment rate is 14.9%, 32% of it is among the population between 15-30 years at the beginning in 2011. This rate is high at the eastern area, beside that there is big percentage of Syrian immigrants (domestically and abroad) in general.
Second: Unemployment during the crisis:

1. During the presence of Syrian crisis, we can't do a survey for the number of the unemployed, but the expectations are that it is no less than 50%. The most important reasons for this increase include:
2. The destruction and burning down of hundreds of thousands of houses. It is estimated that the number of local emigrants reached 7 million citizens, and another half million abroad and in camps.
3. Most economic establishments stopped working due to:
   a. Their locations being in hot spots.
   b. The destruction and burning down of thousands of production and service facilities and establishments.
   c. Lack of raw materials, necessities, spare parts and the malfunctioning of transport and customs procedures.
   d. Many owners and businessmen exiting Syria and withdrawing their money.
   e. Inflation and the decrease in the value of SYP, which has lost 90% of its value till now.

4. Banks stopped granting loans due to the high rate of inflation and the increase in the risks of credit, plus the increasing difficulties in submitting necessary guarantees for financing, in addition to firing great numbers of workers in privet banks.
5. Stealing a lot of banks' money via large fake loans for specific people, and transferring the remaining amounts to finance and arm the Shabiha.
6. Firing hundreds of workers in public sector for several reasons: helping the revolution, not showing to work due to the hardship in reaching their work places, and the lack of demand from public sector for workers.
7. Several international organizations stopped their projects in Syria: UNDP, German Agency for Technical Collaboration and JICA.

Third: suggested solutions to qualify labor and limit unemployment:

- Providing people without a job with the necessary and qualifying training to enter the labor market.
- Depending on accurate realistic statistics for the unemployed, market needs, training courses , and issuing every individual a national training card.
- Finding professional guidance centers in the governorates to guide job seekers to the type of training needed.
- Establishing a specialized training authority (General Training Establishment) to unify and coordinate training activities for all bodies.
- Working on performing a complete survey by the General Training Establishment) for public and privet training centers, supervising their licenses, regulation their activities (training map) in accordance with the needs of each area.
- Focusing on supporting (mini, micro and medium size projects with high density labor) and supporting them.
- Unifying bodies that care for supporting and supervising projects.
- Solving the problem of financing projects and establishing a privet bank to finance all types of projects, and establishing a joint stock company to guarantee the risks of credit.
- Solving the problem of obtaining necessary permits for establishing projects.
- Paying the necessary attention to small and Micro financing institutes.
- Unifying projects' definitions (Large, Medium, small, and micro)
- Finding incentives for the owners of medium, small and micro projects.

- Establishing business incubator for those who can't find a place to establish their projects.
- Finding a map for all types of projects and their distribution around the country, and marketing them.
- Spreading the culture of increase business, and teaching it within various study stages.
- Attracting Arab and foreign investments and promoting investment in Syria.
- Establishing specialized authority for employment (General Commission for Employment) related to the Ministry of Work and Social Affairs. It's mission is to provide working opportunities in public and privet sectors in coordination with the (General Training Establishment), and (Publish Agency for Projects Development). It should have a website for announcing available working opportunities within the public and privet sectors.
- Establishing a periodic magazine specialized for advertising working opportunities in public and privet sectors and training courses available at the training centers.
- Establishing companies and encouraging the establishment of companies that contract with job seekers to qualify them according to the requirements of the labor market, and provide them with (unemployment compensation) until they are provided with working opportunities, for a percentage of their monthly wages.
- Establishing a fund for the unemployment compensations.
- Planning and programming the return and attraction of immigrant Syrian labor, as New Syria will need all her sons and their minds.
- Enhancing the cooperation relations with Arab countries and the countries attracting the Syrian Labor, and benefitting from the successful international experiences aiming to limit unemployment.

Financial needs of the Education Sector for qualifying labor are estimated as follow:
First stage (short) – the first 6 months after the end of the crisis: 2770 million USD.
Second stage (medium) – till the end of the first 2 years : 9870 million USD.
Third stage (long) – till the end of the first five years: 20480 million USD

Total finance needed for all stages (5 years) is estimated by: 33077 million USD, in an average of 6615 million USD annually.